Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences Volume (6), Issue (2) December (2024)

ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
https://www.iasj.net/iasj/journal/419/issues
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية تصدرها كلية الفارابي الجامعة

أثر القياس في اثراء القاعدة النحوية مدونة شرح اللمحة البدرية لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١) أنموذجا – دراسة تأصيلية تعليلية)

م.م طه عبد حمادي

ديوان الوقف السني

The effect of analogy in enriching the grammatical rule, the blog Sharh Al-Lamha Al-Badriya by Ibn Hisham (d. 761), an example of a detailed explanatory study

A.T: Taha Abd Hummadi
Taha.abd.hum@gmail.com

الملخص

القياس قضية ذو أهمية كبيرة في النحو العربي لذا حاول أغلب النحاة الحرص على مصاحبة كل حكم نحوي بعلة أو قياس يفسّره ، بل كانوا يعللون للحكم الواحد بأكثر من علة ؛ تثبيتًا للقاعدة النحوية ودفعًا للشك عن الحكم.وهذا ما دفعنا لبذل ما نستطيع من جهد في هذا البحث المتواضع ، فشرعنا بذكر مفهوم القياس وأقسامه و أركانه وتناولت في المبحث الثاني عن مسائل القياس في كتاب (شرح اللمحة البدرية) بشكل مفصل ، فوجدت في هذه المسائل قياس الحذف ، والطرد ، والحمل ، والشاذ ، فوجدت ابن هشام يذكر المسألة بأوصافها الدقيقة ، وبتعليلات متنوعة ، وكان يقدم الوجه الأصح والقوي على الأضعف وختامًا اسأل الله أن ينفعني بهذا العمل ، إنّه ولي ذلك والقادر عليه.

الكلمات المفتاحية **القياس، أثر القياس، القاعدة النحوية، شرح اللمحة البدرية، دراسة تاصيلية تعليلية**

Abstract

Analogy is an issue of great importance in Arabic grammar, so most grammarians tried to be careful to accompany every grammatical ruling with a reason or analogy that explains it. Rather, they used to give more than one justification for a single ruling.Reason: to confirm the grammatical rule and remove doubt about the ruling.This is what prompted us to make every effort possible in this modest research, so we began by mentioning a concept In the second section, I dealt with the issues of measurement in the book (**Sharh Al-Lamha Al-Badriya**) in detail. I found in these issues the measurement of deletion, expulsion, pregnancy, and abnormality. I found Ibn Hisham mentioning the issue with its precise descriptions and explanations.Diverse, and he preferred the soundest and strongest face to the weakest. In conclusion, I ask Allah to benefit me With this work, he is the guardian and capable of it.

المبحث الأول مفهوم القياس، أقسام القياس، أركان القياس

المقدمة

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه.وبعد كان التقعيد النحوي من أهم العوامل التي حافظت على اللغة العربية من الضياع ، بسبب اختلاط العرب بالأعجم ، وقربهم منهم الامر الذي دعى العلماء الى تقعيد القواعد النحوية ، وتعلم هذا العلم فتحملوا مشاق السفر وصبروا ؛ من أجل المحافظة على اللغة العربية ؛ والمحافظة على كلام الله عز وجل من التحريف ودخول الخطأ فيه.فجمعوا كل ما لديهم من أجل تقعيد هذه القواعد ؛ كي يرجعوا اليها في فهم كلام الله تعالى ، وهذا ما دعا الكثير من النحاة إلى الاعتناء بالنص القرآني في تطبيق القاعدة النحوية ؛ لأنها الأصل الأول من اصول الاحتجاج باللغة العربية.وهنا حاول أغلب النحاة الحرص على مصاحبة كل حكم نحوي بعلة أو قياس يفسره ، بل في بعض الأحيان كانوا يعللون لحكم واحد أكثر من علة ؛ وذلك لتثبيت القاعدة ودفع الشك عن هذا الحكم. ومن بين هؤلاء

النحاة ابن هشام الانصاري الذي كان له الفضل الكبير في عملية تيسير النحو العربي بشكل مبسط لطالب العلم من غير حذف أو زيادة قدر المستطاع وحاول في أغلب مؤلفاته اختيار السهل واستعمال العلة والقياس بشكل كبير، وهذا ما دفعنا الى التطرق في مسائله المتنوعة أمّا سبب اختياري للموضوع ؛ فلأنّه أهم مواضيع أصول النحو، وهو الأصل الثاني من أصول النحو العربي الذي وقف عنده النحاة قديمًا وحديثًا في أغلب القضايا النحوية ؛ لذا لابد لمثل هذا الموضوع أن يحظى بدراسة وفهم عند متذوقي هذا العلم ، وكانت دراستي لبحثي لمسائل القياس على النحو الاتي امّا التمهيد فذكرت فيه ملخص حياة ابن هشام الأنصاري ، ولادته ، ووفاته ، وشيوخه ، وطلاب ، ومن ثم تناولت في المبحث الأول القياس بشكل مفصل : مفهومه، وأقسامه ، وأركانه.وفي المبحث الثاني كانت دراستي لمسائل القياس بشكل مفصل في كتاب شرح اللمحة البدرية في علوم اللغة العربية ، وقد وجدت أنّه قد تطرّق بشكل مفصل لهذه المسائل ، فوجدت من المسائل في قياس الحذف ، أو الطرد، أو الحمل ، أو الشاذ، وكان يذكر المسألة بأوصافها الدقيقة ، وبتعليلات متنوعة، وكان يقدم الوجه الأصح ، والأحسن على الأضعف الأقل. وختامًا أسال الله تعالى أن ينفع بهذا العمل ، وأن يجبر التقصير ، ويعفوا عن الزلل ، إنّه ولي ذلك والقادر عليه.

التمهيد

ابن هشام وسيرته: اسمه ونسبه: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام: من أئمة العربية .([١])

ولادته: ولد العلامة أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري في القاهرة في ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة للهجرة ، ومن ثم ترعرع فيها وشب محبا للعلم والعلماء فأخذ عن الكثيرين ، ولازم بعضًا من الأدباء ، والفضلاء.([٢])

تلامذته: لم تذكر كتب التراجم تلامذته ، ولعل أكثرهم كانوا غير مشهورين.([٣])

شيوخه: من شيوخ ابن هشام: ابن جماعة: محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعيّ، بدر الدين، أبو عبد الله: قاض، من العلماء بالحديث وسائر علوم الدين. مولده في حماة سنه ٦٩٣هـ ، وولي الحكم والخطابة بالقدس، ثم القضاء بمصر، فقضاء الشام، ثم قضاء مصر إلى أن شاخ وعمي. كان من خيار القضاة. وافته المنية سنة ٧٣٣هـ بمصر.([٤])تاج الدين التبريزي:عَليّ بن عبد الله بن أبي الْحسن الأردبيلي التبريزي الشَّيْخ تَاج الدّين، قَرَأَ النَّحْو على السَّيِّد ركن الدّين الأستراباذي والركن الحديثي، وَالْأُصُول على القطب الشِّيرَازِيّ، وَالْبَيَان على النظام الطوسي، وَالْفِقْه على السراج حَمْزَة الأردبيلي، وَالْخلاف على الْعَلَاء بن النُّعْمَان الْخَوَارِزْمِيّ ، وَأَدْرك الْبَيْضَاوِيّ؛ وَلم يَأْخُذ عَنهُ، وَدخل بَغْدَاد ومصر، ودرّس وَأفْتى، وناظر ، وصم في آخر عمره ، مات في سابع عشر رمضان سنة ست واربعين وسبعمائة([٥])ابو حيان:محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الغرناطي الاندلسي الجباني النفري أثير الدين أبو حيان وافته المنية سنة (٧٤٥ هـ)([٦]).

منهجه: اعتمد ابن هشام في منهجه على الترجيح بين المدرستين البصرية والكوفية ومن تبعهما من النحاة ، و المتتبع في مؤلفاته يرى أنّه قد اختار الأصلح في نظره ، إذ كانت له قدرة كبيرة على التعليل ، والتخريج ، وكثيرا ما نراه يبتكر آراء جديدة لم يسبقه أحد بها لاسيما في توجيهاته الاعرابية([٧]).

مؤلفاته: من اشهرها: الألغاز ، أوضح المسالك على ألفية ابن ماك، التذكرة ، الجامع الصغير ، الجامع الكبير ، وشرح شذور الذهب ، وقطر الندى وبل الصدى، ، وكثير من المؤلفات الاخرى([٨]).

وفاته تشير المصادر الى أنّ ابن هشام رحمه الله تعالى توفاه الله تعالى ليلة الجمعة من الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستون وسبعمائة من الهجرة([٩]).

المبحث الأول القياس وما يتعلق به

تعريف القياس لغتًا :القياس: تقدير الشي (بالشيء)، والمقياس : المقدار : تقول قايست بين الأمرين مقايسة وقياسًا([١٠])مفهوم القياس:هو حمل بعض الالفاظ على قرينتها بسب علة جامعة بينهما؛ وذلك كما قال في علة رفع الفعل المضارع ، قاسوا ذلك على رفع الاسم لعلة المشابهة بين الفعل المضارع واسم الفاعل([١١])والقياس هو الاصل الثاني من اصول النحو العربي الذي بني عليه اساس قاعدته وقوانينه المستنبطة من لسان العرب ، وأول من استعمله في التأليف اللغوي عبد الله بن ابي اسحاق الحضرمي ، ومن أتى بعده كابن جني لا سيما في كتاب الخصائص ، الذي أكثر فيه من القياس ، ولكن لم يكن المصطلح عنده قد أخذ طابعه النهائي بعد ، إذ إنّه لم يتناول حده ، أو اركانه ، أو اقسامه بيد أنّ ابن الانباري ينسب له الفضل في بيان هذا الاصل النحوي ، والتفصيل في اقسامه وعلله لاسيما علة الشبه والاطراد ، ولهذا ينسب له الفضل في استباب واستقرار هذا المنهج اللغوي([١٢]).حدود القياس يذكر ابن الانباري للقياس تعريفات عدة نذكر منها(أنّه المعول عليه في معظم أدلة النحو و المعول عليه أيضًا في غالب مسائله ، وكما أنّ القياس : هو حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة)([١٣]).ويذكر ايضًا أنّه : (

حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع)[١٤].أهمية القياس في النحو العربي:النحو اساسه القياس فلم يبن النحو العربي في أكثره الا على القياس ، وهذا الأمر لم يكد أحد من النحاة قد اختلف فيه ، فمعلوم بالضرورة إنّ النحاة لما استنبطوا القواعد من كلام العرب استقروا هذا الكلام بيد أنّهم لم يعوا الى جميع ما قالوه ، بل إنّهم أنتقوه انتقًا من بعض القبائل لا من جميعها ، وهذه معروفة إذ لم تكن جميع القبائل قد عرفت بنقاء لغتها مما استهجنه النحاة من عجمة كلام العجم ، ومن هنا جاء القياس ؛ إذ إنّهم قاسوا ما لم يسمعوا على ما سمعوا وهذا في كثير من لسان العرب[١٥]أركان القياس توطئة:هناك أربعة أركان للقياس وهي من أساسياته إذ لا تتم عملية القياس ولا تنعقد إلا وهي حاضرة بها ، وهي : الأصل الركن الاول من اركان القياس : وهو محل الحكم الذي ثبت بالنص أو الاجماع والركن الثاني ويطلق عليه : (المقيس عليه) أو الفرع عند القدماء ، أمّا الركن الثالث وهو: المحل وهو الذي لم يرد فيه نص ولا إجماع ويطلق عليه (الشي المقاس) ، و الركن الاخير ويسمى العلّة وهي ما جمعت بين الأصل والفرع.المقيس عليه:هو الركن الأول من اركان القياس وهو الذي شاع وأطرد ، والاطراد المراد به هنا السماع عند العرب ، والمقيس عليه روي عنهم بكثرة نادرًا شاذ ، ومما ورد من ذلك قاعدة رفع الفاعل أو قواعد الاعلال و الابدال والحذف ومما جاء على ذلك ما ورد اطراده سماعًا في (استحوذ) و (استوحش) وهنا شاذ يحفظ ولا يقاس عليه[١٦]ثانيًا: المقيس: وهو مما يجري فيه القياس ، أي: هو المجال التي تدار فيه عملية القياس ، ومثال ذلك الصيغ واحكامها ، و التمرينات التي وضعها النحاة للمتعلمين لا سميا في مجال الحاق الكلمات وبناء الجمل وعل ضوئه كان قولهم : ما قيس من كلام العرب فهو من كلام العرب وهذا ما بني على اصل الوضع.ثالثًا: التعليل: هو اساس بناء القياس لأن من دون التعليل لا قياس بل إنّ للعلة ارتباط وثيق بالأصل الذي بنت عليه القاعدة ، ومن هنا ادرك العرب الفصحاء علل ما يقولون ، بل إنّهم كانوا يعللون اسبابًا لما لا يقولون[١٧]رابعًا: الحكم: هو النتيجة النهائية للقياس ، وهو حصيلة عملية القياس ، وإن صح التعبير فهو ثمرة ذلك الزرع الذي زرعه النحاة في عملية القياس ، إذ أن من حصيلته حكم الأصل على الفرع ، لأنّه لا قياس بلا حكم وهذا ما دعى ابو البركات الانباري أن يجعله الركن الاخير من اركان القياس[١٨].اقسام القياس باعتبار العلة الجامعة

اولًا: قياس العلة القسم الأول من أقسام القيس هـ: (العلة) إذ ذكر علماء العربية أن قياس العلة هي : حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علة عليها الحكم ، ومن أمثلته حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل عند الرفع بعلة الاسناد[١٩] ، ويتفرع من هذا القياس عدة أقسام :أولها : أنّ العلة في الفرع تكون أقوى من الأصل[٢٠].ثانيها : أن يكون القياس متساوٍ : وهي تساوي العلة بين الاصل والفرع[٢١].ثالثهما : (قياس الادنى : وهي أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل)[٢٢].ثانيًا : قياس الشبه:عرّف أهل اللغة هذا القياس بأنّه حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي طبق عليها الحكم في الأصل ومثّل في ذلك دلالة اعراب الفعل المضارع على أنّه يتخصص بعد شياعه[٢٣]ثالثًا: قياس الطرد:عرّف ابن الانباري الطرد بقوله: (وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة)[٢٤] ومن خلال تتبعنا وبحثنا حول هذه المسألة راينا أنّ هذا القياس أي: الطرد قد اختلفوا في كونه حجه أم لا فقد ذهب قسم منهم الى أنّه ليس بحكم لأنّ مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن ، ومن امثلة ذلك (ليس) فلو عللتها بعدم التصرف لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف ، وإعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف لاطراد الاعراب في كل اسم غير متصرف لما كان ذلك يغلب على الظن ، لذا فإنّ بناء (ليس) لعدم التصرف وكذلك اعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف ؛ وهو الاصل المتجذر في القاعدة النحوية من أنّ : الأصل في الأفعال البناء وأنّ ما لا ينصرف إنّما أُعرب ؛ لأنّ الأصل في الاسماء الاعراب[٢٥].

المبحث الثاني مواطن القياس في شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية

١: حمل (ما) على ليس:ما النافية في لغة الحجازيين ترفع الاسم وتنصب الخبر نحو:(ما زيد قائما) ولا تعمل في لغة تميم.ذكر ابن هشام أنّ السادس من المرفوعات اسم ما النافية فبين أنّ (ما) اذا دخلت على الجملة الفعلية لم تعمل بها شيئًا بالاتفاق في حين أنّ النحاة قد اختلفوا في (ما) والخبر فقبيلة تميم يجعلون (ما) على ما كانت عليه مع الجملة الفعلية وهذا هو القياس ، فالحرف مختص بالأسماء كحروف الجر ، فإنّها مختصة بالأسماء ، والجزم فإنّها مختصة بالأفعال[٢٦]امّا قبيلة الحجاز فانّهم يجرونها مجرى (ليس) في كل حال ، فهي ترفع الاسم وتنصب الخبر و هذا انما لشبهها في الجمود ، ودخولها على الجملة الاسمية والنفي وكونها للحال ولهذا انما حملوا (ما) على (ليس) من حيث العمل ولم يحملوا (ليس) على (ما) ؛ لأنّ هذا الحمل من جهة حمل القوي على الضعيف وهو خلاف الأصل وهذا ما جاء عليه التنزيل في قوله تعالى : (مَا هَذَا بَشَرًا) سورة يوسف (٣)[٢٧]وإنّما حمل اهل الحجاز (ما) على ليس من حيث العمل اذ ما كانت تشبهها من حيث المعنى، أي: إنّها بمعنى حصرًا ، فلو لم تكن نافية كان تكون بمعنى الاستفهام ، أو الصلة ، أو غير ذلك فانهم لا يجرونها هذا المجرى البته[٢٨]. وكذلك جعلوا في عمل ليس شروطًا لابد من توافرها ، من ذلك ألا يتقدم خبرها على اسمها و ألا ينتقض نفيها بألا[٢٩]. في حين أنّ من الكوفيين من قال بجواز عمل ليس حتى إن تقدم خبرها على اسمها كم في قوله (ما قائمًا زيد) وهذا قول الفراء[٣٠]. والصواب بطلان ذلك فنقل ابن

عصفور عن الكسائي أنّه لا يجوز ذلك([٣١]). وذكر صاحب الأصول إنّما كان هذا الحمل لما على ليس على سبيل الشذوذ النادر ؛ لان الحرف شاع معناه الخاص وفي عمله الظاهر الذي لا يخالفه الا على من حيث الندرة وهذا ما كان في هذا الحمل أو القياس ، ولو حملنا الحرف في جميع احواله هذا الحمل لخرج الحرف عن أصل وضعه الذي وضع عليه وتعارف العرب([٣٢])ومما تقدم يتضح لنا أنّ ما فيها خلاف من حيث اعمالها واهمالها فمن اعملها عمل ليس جعل لذلك شروط كما تقدم وجدد فيه وجها صحيحًا من التنزيل الحكيم كم قال الله تعالى: (مَا هَذَا بَشَرًا) وهذه لغة صحيحة فصيحة وهي لغة اهل الجاز ومن أهملها جعل إهمالها على القياس من حيث أنّها حرف غير مختص ، والقاعدة انّما لا يختص غير العامل.حمل ليتما على ان واخواتها في العمل قال ابن هشام: (اذا دخلت ما على ان واخواتها بطلت عملها الا مع ليت ، ويستثنى من ذلك (ليت) خاصة فيجوز فيها الأعمال والاهمال فأمّا الاعمال فلانّهم وصلوها ولم يزيلوها عن اختصاصها بالاسمية لا يقولون (ليتما قال زيد) واما الاهمال فبالحمل على اخواتها وقد روي بالوجهين قول النابغة من البسيط:

ألا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد

يروى بنصبه ، ورفعه فمن رفعه (فما) كافة و ذا مبتدأ والحمام عطف بيان و التاء الخبر ومن نصبه فـ (ما) زائدة و (ذا) اسم ليت ، والحمام عطف واذا خففت (إن) المكسورة فالغالب اهمالها([٣٣])ذكر سيبويه في مسألة (ليتما) عند اتصالها بـ (ما) الكافة أنّ الصواب فيها الاهمال أي: إنّها لا تعمل فيما بعدها فقال: (أمّا ليتما زيد منطلق) فإنّ الالغاء فيه حسن)[٣٤]([٣٥])واما البيت الذي ذكره ابن هشام (الا ليتما هذا الحمام .....) فقد كان لروبة ابن الحجاج ينشده رفعا على وجهين ، وذلك بمنزلة من قوله تعالى: (مَثَلًا مَا بَعُوضَةً) أو بمنزلة قولهم:) إنّما زيد منطلق)([٣٦])ومن قال بزيادة (ما) في ليتما فقد اعملها فيما بعدها كما اعملها في (كأنّما و لعلمّا) وهذا ما جاء في الوجه الثاني من رواية بيت النابغة (الا ليتما الحمام .....)([٣٧])ومن قال بإلغائها عند اتصالها بما جعلها بمنزلة الأفعال عند اتصالها بـ (ما) نحو (قلما و زاد ما)([٣٨]).

وممّا تقدم نرى أنّ الوجه الأصوب لـ (ليتما) هو الالغاء والادلة في ذلك كثيرة في فما تقدم وهو قول سيبويه حمل جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم قال ابن هشام: في اعراب جمع المؤنث السالم فهذا النوع (يرفع بالضمة ويجر بالكسرة على الأصل فيهما ، وينصب بالكسرة على خلاف الأصل فيهما ، حملوا نصبة على خفضه كما فعلوا في جمع المذكر السالم لئلا يفصل الفرع عن الأصل قال تعالى: (خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ) سورة العنكبوت : الآية (٤٤) ، وقال تعالى : (إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ) سورة هود : الآية (١١٤)، وذهب الأخفش و المبرد الى أنّ الكسرة في حالة النصب حركة بناء لا حركة إعراب و لا وجه له)([٣٩])ومفاد هذا القول أنّ جمع المؤنث فرع من جمع المذكر السالم الى أنّ الفرد المؤنث تزاد فبه علامة التأنيث فقط بخلاف الجمع للمؤنث السالم فإنّه يزاد فيه حرفان اولهما حرف الألف لكونه أخف حروف المد ، وثانيهما حرف التاء المبدلة من الواو وقد كان ابدال هذا الحرف تاء اولى ؛ لكونها تغني عن تاء المؤنث المفرد كما أنّه وجب زيادتها في جمع المؤنث السالم بحيث تكون ملازمة في كل الحالات حتى لا يلتبس امره في المثنى([٤٠] الاصل في اعراب الاسماء بالضمة رفعًا والفتحة نصبًا والكسرة جرًا ، وهذا الاصل الشائع في إعراب اغلب الاسماء المفردة وجموع التكسير ، أمّا اعرابها بالحروف اقوال تباينت بين النحاة ، فمنهم من رأى أنّ خروج جمع المذكر السالم من حيث اعرابه بالواو رفعًا وبالياًء جرًا ونصبًا ؛ إنّما كان بفعل تأثير الضمائر المسندة الى اصحابها كما في الواو الدال على جمع الذكور وحملوا على ذلك جمع المؤنث السالم فقالوا أنّ الاصل في تأنيث الاسماء أن تلحق بتاء مفردة كما في (كاتب ـ كاتبة) و (عالم ـ عالمة) ولكنهم جعلوا في جمعها زيادة الألف والتاء وتغيير الحركات خلافًا للأصل في حالة النصب فإنّها تنصب بالكسرة بدل الفتحة على وفق هذا لجمع المذكر السالم([٤١])حمل المستثنى ب ليس ولا يكون على المستثنى ب الا من ادوات الاستثناء الملازمة للفعلية هي (ليس و لا يكون) فيقول ابن هشام: (تقول (قام القوم ليس زيدًا او لا يكون زيدًا) والمستثنى بهما منصوب وجوبًا على إنّه خبر لهما واسمهما مستتر فيهما وجوبًا لجريانهما مجرى (الا) التي هي اصل الاستثناء والا لا يظهر بعدها الا اسم واحد والضمير المستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق ، والتقدير ليس هو أي: ليس بعضهم زيدًا([٤٢])قال الفراء التقدير (ليس فعلهم فعل زيد) فحذف المضاف وأعاد الضمير على الفعل المفهوم من الكلام السابق واذا كان المستثنى بهما ضميرا وجب فصله فتقول (قاموا هي ليس اباك و لا يكون أباك) و لا يجوز لبسك ولا يكونك لتنزل هذين الفعلين منزلة (الا) و الا يفصل بعدها الضمير كقوله تعالى: (أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) سورة يوسف: الآية (٤٠)([٤٣])ليس ، و لا يكون قد يردان بمعنى الاستثناء وذلك حسب سياق الجملة نحو قولنا: (قاموا ليس زيد ، او لا يكون زيدًا). و الأصل فيهما أنّهما من اخوات كان ترفعان الاسم وتنصبان الخبر ، الا إنّهما في الاستثناء لابد أن يكون اسمهما ضميرًا مستترًا بعدهما ، لا على تقدير (ليس هو زيدًا و لا يكون هو زيدًا)([٤٤]).

الأصل في هاتين الاداتين في حالة الاستثناء اسمهما مضمر كما تقدم وه على تقدير بغض و لهذا ما كان هذا المعنى جرى مجراهما حتى في حالة العطف على خبرهما المنصوب فلا يجوز (قام القوم ليس زيدًا أو لا عمرًا كما كان ذلك في إلا في حالة العطف لا على ضمير النصب

المتصل ومن هنا كان السبه بين الاداتين في معنى الاستثناء([٤٥])بعد تحري المسألة من حيث الاتفاق و الاختلاف عل اضمار الاسم بعد ليس ولا يكون وجدنا أنّ المدرستين كادت أن تتفق بالإجماع على وجوب على وجوب اضمار لاسم بعدهما و ما ذلك الا لشبههما الادات (إلا) التي هي ام ادوات الاستثناء فحملتا عليه فكما لا يكون اسمًا بعد هاتين الاداتين وهذا هو وجه الحمل الشائع المطرد في هذا الباب والله تعالى اعلم واجل([٤٦])حمل الحال النكرة عند تعريفها على الخبر زعم يونس والبغداديون أنّ الحال يتعرف بقياس فأجازوا (جاء زيد الضاحك) قياسًا على ما قدمناه.وهو مردود من وجهين ، احدهما : أنّه قياس شاذ ، و إنّما يقاس على الاغلب .والثاني : أنّهم إنّما عرفوا هذه الألفاظ ، لأنّ الحال قي الحقيقة أسماء كانت عاملة فيها ثم حذفت و أقيمت هي مقامها ، و الأصل : أرسلها معتركة العراك ، وجاء زيد متحدًا ، وطلبه مجتهدًا جهده ، و جاءوا منقضين قضهم. و أمّا الأول فالأول ، والجماء الغفير ، فما شذت فيه زيادة (ال) وذلك لا يقاس عليه([٤٧])الأصل في الحال أن يأتي نكرة ؛ لأنّها كالخبر و لئلا يدخل والوهم والالتباس على السامع بان يكون نعتًا أو لئلا يخفى اعرابها على المتلقي بسواها من الاسماء الاخرى ، وهذا هو مذهب جمهور النحاة ، في حين قد جوز بعضهم تعريفها بتأويل بكرة ومن هؤلاء يونس والبغداديون نحو قولهم : (جاء زيد الراكب) أي: راكبًا ، وهذا إنّما هو قياسًا على الخبر ، وذكر الكوفيون إذا كان الحال بمعنى الشرط جاز أن يأتيَّ على صورة المعرفة وهي في معنى النكرة على الأصل نحو قولهم : (عبد الله المحسن) ، أي : محسنًا. ومثل ذلك ورد عن العرب كثيرًا نحو قولهم : (مررت بهم الجماء الغفير) ، و قولهم : (ادخلوا الأول فالأول) وعليه قرى : (لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ) سورة المنافقون : الآية (٤٤) ، أي: ذليلًا وهي مولة على زيادة الذم ،و التقدير ادخلوا الأول فالأول ، أي : ادخلوا واحدًا بعد واحد ، وإنّما انتصب على الحال وفيه الألف والام لأنّه لم يرد ما عرف عليه فاجري مجرى الزوائد التي قيست عليها([٤٨])مجي الحال متنقلة قياس مطرد يذكر ابن هشام: (أنّ الحال تأتي متنقلة كما في قوله تعالى : (وَلَّى مُدْبِرًا) سورة القصص: الآية(٣١) وقوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا) سورة النساء : الآية :(٧٩) وزعم بعضهم أنّ الحال لا يأتي غير متنقلة قياس مطردًا وجعل منه قوله (دعوت الله سميعًا) الجواب أنّ سميعًا بمعنى مجيبًا([٤٩])الانتقال من الحال يكاد أن يكون مطردًا ، والمراد بالانتقال هو عدم ملازمته لصفة ثابتة في صاحبها ، وذلك كقولهم : (جاء زيد ضاحكًا) فالضحك صفة غير ملازمة لزيد بل متنقلة ؛ إذ إنّه من المحال أن يبقى على هذه الصفة وبوتيرة واحدة إلا إنّ هذا الانتقال وعدم الثبوت قد يتغير في بعض الاحوال فيتحول الى صفة اشبه بالثبوت ، وإن كان هناك من النحاة من أول ذلك لمعنى أخر يفهم من السياق يدل على الانتقال أيضًا ومن ما جاء في قوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا) سورة الانعام: الآية:(١١٤) ، أي: مبينًا([٥٠])وممّا جاء دالا على الثبوت و أول بالانتقال في مواطن تناوله النحاة في مصنفاتهم من ذلك أن تكون الحال مؤكدة كما جاء في قوله تعالى: (وَلَّى مُدْبِرًا) فتكاد المعاني تترادف بين مفردتي (ولى) و (ادبر) وهذا ما جاء في قوله تعالى أيضًا: (وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا) سورة البقرة: الآية:(٩١) ؛ إذ إنّ الحق أساسه الصدق ويبنى عليه لا يكاد يزايله طرفة عين ، وممّا جاء دالا على الثبوت شبهه إن كانت جامدة ، إلا أنّهم قد أولوها بالمشتق كم جاء في قولهم : (هذا مالك ذهبًا) ، (وهذه جبتك خزًا) ، وكذلك قولهم: (بعته يدًا بيد) و التقدير الدال على المشتق فيه (المتقابضين) ، وكذلك إذا ما كانت الحال دلت على تعدد صاحبها و جعلوا من ذلك خلق الانسان ضعيفًا([٥١]).ولكن في ما تقدم يتضح إنّما ورد من شواهد كانت الحال فيها شبه ثابتة غير متنقلة ، الصواب فيها أنّهم قد أولوها بالانتقال في اغلبها وهذا هو الأصل في ماهية الحال فلا دوام لحال منذ الازل والله تعلى اعلم. حمل المفعول معه على المعطوف يقول ابن هشام: (ولما كان الاسم المنصوب بعد الواو يكون مفعولًا كـ (استوى الماء والخشبة) ومعطوفًا (مزجت خلا وماءًا) فانه قال: منتصب بعد واو مع أي: بعد واو تفيد (مع) ليخرج هذا المثال ونحوه فإنّ واو المعية إنّما فهمت من دلالة العامل وهو مزجت ونحوه فإنّ واو العطف أنّما تفيد مطلق الجمع لا المعية ولا غيرها من المعاني وقوله:(مفعول معه) فيه امران.احدهما : أنّه غير مانع ؛ لأنّه يشمل نحو (لا تأكل السمك وتشربَ اللبن) اذا نصبت الفعل ، فإنّه يصدق على هذا الفعل إنّه منتصب و أنّه واقع بعد واو (مع) أي: بعد واو، دالة على معنى المعية فكان ينبغي أن يقول : اسم منتصب.الثاني : أن قوله : (منتصب) تعريف للشيْ بما الغرض من معرفته، الغرض أن يعرفَ المفعول معه لينصب فإذا حد بأنّه المنتصب جاء الدور ونظيره أن يقال الفاعل هو المرفوع والمفعول هو المنصوب([٥٢]).الأصل في الاسم المنصوب بعد الواو في قولهم : (استوى الماء والخشبة) أنّه مفعول معه منصوب ، وهناك خلاف في ناصب هذا المفعول ، فمنهم من قال أنّ الفعل المتقدم وهو اشتوى قد عمل في ما بعد الواو ومنهم من قال أنّه انتصب على الظرف فالوا هنا بمعنى (مع) وهذا النصب فيه كان شبيهًا لما بعد واو العرض إذا ما عطف الاسم على اسم المنصوب قبله ، ومن هنا كان هذا الحمل ، فان كان الواو بمعنى (مع) أفاد الاشتراك والاجتماع نحو قولهم : (جاء البرد والطيالسة)([٥٣])، وفي الحقيقة أنّ هذا الاسم المنصوب بعد الواو خلاف بين الكوفيين والبصريين فهو منصوب بالفعل عند البصريين وذهب منهم ابو اسحاق الزجاج أنّه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير لا مس الخشب ؛ لأنّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما واو في حيث ذهب الاخفش إلا أنّ ما بعد الواو ينصب بانتصاب (

مع) في نحو قولهم : (جئت معه) ومحط هذا خلاف الكوفيين في ذلك أنّه لا يحسن تكرار الفعل في الجملة ذاتها فلا يقاس استوى الماء واستوت الخشبة إذ إنّ الخشبة لم تكن معوجة فستوت ، وهذا إنّما يجوز في قولهم : (جاء زيدٌ و عمر) فلا بأس من تكرار الفعل فيها وهنا أُوجد الخلاف بين النصب بالمفعول معه والنصب بالعطف ، بل إنّ الفعل قد يكون لا زمًا ولازم لا ينصب الاسماء بعده ، أمّا دليل البصريين في جواز ذلك فانّهم قالوا إنّ الفعل لم يكن متعدًا في الأصل ب أنّه قوي بالواو فتعدى به كما عدي الفعل بالهمزة وبالتضعيف نحو (أخرجت زيدًا) ، (خرَّجتُ المتاع) وكما يتعدى بحرف الجر أيضًا نحو (خرجت به) بيد أنّ الواو لا تعمل لأنّ الواو في الأصل حرف عطف(٥٤).حمل وزن (فعيل) على المؤنث بدون تاء التأنيث يذكر ابن هشام بقوله أنّ : (الصفات التي الزمتها العرب التذكير كفعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول تقول: هذه امرأة صبورة و امرأة جريح وقتيل) وأمّا فعول بمعنى مفعول وفعيل بمعنى فاعل فيجريان على القياس نحو (هذه امرأة ظريفة و نحو ناقة حلوبة)(٥٥)هناك من الصفات وردت عن العرب استوى فيها المذكر و المؤنث فلا يلحق تلك الصفة (تا) الفرق من ذلك (فعيل) بمعنى مفعول نحو (قتيل) بمعنى (مقتول) وهذا الباب فيه تفصيل فما يشترط في عدم ذكر (تاء) الفرق في هذه الصفات أنّه لا بد من ذكر موصوفها فبلها فإن لم يذكروا موصوفها أثبتوا (التاء) نحو (رأيت صبورتا أو معطارتا) أو (قتيلة بني فلان) وهنا قد أثبتوا (التاء) خشية اللبس في المراد(٥٦). أمّا إن كان فعيل بمعنى فاعل فهاهنا لابد من أن تلحقه (التاء) الفرق عند وروده صفة المؤنث نحو قولهم (امرأة رحيمة و ظريفة) فهنا ليس بمعنى مفعول بل بمعنى فاعل ، و إلا فان كان بمعنى مفعول لم تلحقه (التاء) كما تقدم وهو ما ورد في قوله تعالى ايضًا : (قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ) سورة يس: الآية (٧٨) وفي قواه تعالى : (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) سورة الاعراف : الآية (٥٦) على أحد التأويلات وهذا لا ينفي ورود صيغة فاعل من غير تاء الفرق في بعض كلام العرب في قولهم : (ناقة صابر و جمل صابر)(٥٧)وأمّا صيغة فعول الذي بمعنى مفعول فهو ممّا استوى فيه المذكر و المؤنث نحو (ناقة حلوبة) ، أي: محلوبة ، و (بعير حلوب) ، أي: محلوب في الاستواء وهذا إنّما جاء طلبًا للعدل بين صيغتي فعيل ومفعول وعدمه(٥٨).حمل ال على الذي وممّا يذكره ابن هشام : (أنَّ كلامه يقتضي نّ اعمال الذي بـ (ال) جاءوا قياسًا في النثر ولهذا مثل له بمثال من عنده وهو قوله: (الضرب زد عمرًا)والصحيح أنّ ذلك لا يجوز الا في النثر(٥٩)الأصل في (ال) أنّه اسم موصول على الصحيح وقد يكون بمعنى الذي ، وهذا هو الكثير في لسان العرب ، وهذا هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب الاخفش إلا أنّها حرف لا اسم يفيد التعريف في حيث ذهب المازني أنّها حرف موصول لأسم موصول(٦٠)الاطراد في ورود الالف واللام بمعنى (الذي) ورد في الشعر وجاء على لسان العرب ومن ذلك ما ورد في البيت الشعري ما انت بالحكم الترضي حكومته ، وإنّ من قال باطراد ذلك فله دليل وحجة وهذا ما اشار اليه صاحب الكافية الشافية(٦١)وممّا تقدم يتضح لنا أنّ الاداة (ال) الموصولة الشائع فيها أنّها اسم بمعنى الذي اذا ما دخلت على الصفات أو الافعال المضارعة المؤولة بالصفة وهذا ما جاء في الشاهد الشعري الذي ذكر صاحب اللمحة وذكرنا أراء النحاة في ذلك وكل منهم وفق مذهبه ورايه الذي جنح اليه بدليله الوارد عن العرب.حمل ظرفي الزمان والمكان على معنى (في) باطراد قال ابن هشام: (الظرف لزمان ومكان نحو: خلفَ ، ويومَ ، وليلةَ) أقوال هذا ثالث المنصوبات ، وهو الظرف ويسمى المفعول فيه وهو عبارة عن اسم زمان ومكان متضمَّن معنى (في) باطراد مثال ذلك (صمت يوم الخميس) ، (جلست عندك) الا ترى أنّ يومَ الخميس وعندك اسما زمان ومكان وهم متضمنان معنى (في) اذ المعنى أنّ الصوم وقع في نفس يوم الخميس ، وأنّ الجلوس حصل في المكان القريب منك وتضمنها معنى (في) مطرد وأعني في ذلك أنّه لا يختص بعامل دون عامل ، بل يصح أن يتُضَمَّنَها معنى (في) إلاَّ أنَّ ذلك لا يطرد فيهما من جميع العوامل لا تقول : (نمت المسجد) و (قراتُ الدار) فلهذا قال المحققون : إنّ انتصابهما وما أشبههما من الامثلة المختصة الواقعة بعد (دخل) و (سكن) على اسقاط الخافض لا على الظرفية(٦٢).المفعول فيه اسم منصوب يدل على زمان وقوع الفعل أو مكانه نحو (سافرت يوم الخميس) ، (جلست امام الشيخ) وهذان الظرفان لا بد عند تحقيقهما بالظرفية من أن يكونا بمعنى (في) التي هي أصل معنى الظرفية ؛ لان أصل معاني حرف لبجر (في) الظرفية فهو ظرف تطرف فيه الازمنة والامثلة على سواء. جاء في قوله تعالى : (إِنَّا نَخَافُ مِنْ رَبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا) سورة الانسان : الآية (١٠) ، فخشيت الله والخوف لا يكون في هذا اليوم فحسب بل الواجب في جميع الازمنة وإنّما اراد أنّهم يخافون ذلك اليوم نفسه وهو يوم القيامة و كذلك في قوله تعالى لما قال : (اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ) سورة الانعام : الآية (١٢٤) ، فلا يصح تقدير معنى (في) هنا وإنما المراد أن الله سبحانه وتعلى يعلم المكان نفسه المستحق لوضع تلك الرسالة ، ولهذا إعراب كلا الاسمين في الآيتين مفعولًا به لا مفعولًا فيه(٦٣) ، وفي تحقيق حمل كل ظرف على معنى (في) إنّما يكون ذلك المعنى قرينًا له في كل ظرف لا على تقدير (في) مع كل ظرف ؛ إذ هنالك من الظروف ما لا يصح تقدير في (مع) وهكذا (مع) الظرفية(٦٤)ومن الظروف ما لا يصح أن يقع الفعل فيه جميعًا كقولنا : (صمت يوم

الخميس) فالفعل تحقق في ذلك اليوم كله ، ومنها ما يقع في بعضه كقولك : (لقيته يوم الجمعة) لأنّ اللقاء وقع في بعض ذلك اليوم لا فب حاله وهكذا سائر الظروف الاخرى إن تضمنها معنى (في)

الخاتمة

يعد ابن هشام من اهم المؤلفين بالجانبيين التعليمي والتعليلي على حد سواء تكلم عن العلل بشكل مفصل في أغلب مؤلفاته ، وأنّه اهتم بتيسير النحو في بعض مؤلفاته دون أن يخرق قواعد النحو ، والعلل من أهم المواضيع التي اهتم بها ابن هشام.ومن خلال دراستي لهذا الموضوع الا وهو القياس فإنّه اهتم اهتمامًا كبيرًا للتنبيه على وجود عملية حمل على المقيس على المقيس عليه والسبب في لتبرير المواقف النحوية وبأدلة قاطعة ، ورأيت أنّ للقياس دور كبير في توضيح المسائل النحوية يشكل مفصل ، وإنّه اعتمد على قياس الطرد والشبه والحذف في كتابة شرح اللمحة البدرية في علوم اللغة العربية.فنجده تكلم عن المسائل التي وجدت فيها القياس بشكل مباشر وسمى القياس بتسمية الصريحة واستعمل معه الفاظ القياس الاخرى مثل الطرد ، والشبه ، والى اخره.وفي الختام

قائمة المصادر والمراجع

القران الكريم

- الكتاب ، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، طـ : ٣ ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- جلال الدين السيوطي عصره وحياته وآثاره وجهوده في الدرس اللغوي، لطاهر سليمان حمودة
الناشر: المكتب الاسلامى – بيروت ، طـ : ١، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩م.
- الأعلام ، لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت: ١٣٩٦هـ) ، الناشر: دار العلم للملايين ، ط : ١٥ -
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.
- شرح اللمحة البدرية في علوم اللغة العربية ، لجمال الدين ابن هشام الانصاري ، تحقيق د. هادي نهر ، دائرة المكتبة الوطنية للنشر ـ ٢٠٠٧.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت : ٦١٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين ، الناشر: دار الغرب الإسلامي ، طـ : ١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- الجمل في النحو ، المؤلف: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت : ١٧٠هـ) ، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ، طـ: ٥ ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- المقتضب ، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد ، (ت: ٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة
- رسالة منازل الحروف ، لعلي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت: ٣٨٤هـ) ، تحقيق: إبراهيم السامرائي ، الناشر: دار الفكر – عمان.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥ هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ، مراجعة: رمضان عبد التواب ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ، طـ : ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- البحر المحيط في التفسير ، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ، تحقيق: صدقي محمد جميل ، الناشر: دار الفكر – بيروت ،
- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ) ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
- الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طـ : الرابعة.
- المفصل في صنعة الإعراب ، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) ، متحقيق: د. علي بو ملحم ، الناشر: مكتبة الهلال – بيروت ، طـ : ١، ١٩٩٣.
- اللمحة في شرح الملحة ، لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ) ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

ط : ١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

• علل النحو ، لمحمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (المتوفى: ٣٨١هـ) ،تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش ، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض / السعودية ،
ط: ١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

• أسرار العربية ، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) ، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ط : ١ ١٤٢٠، هـ- ١٩٩٩م.

• اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت: ٦١٦هـ) ، تحقيق: د. عبد الإله النبهان ، الناشر: دار الفكر – دمشق ، ط: ١ ، ١٤١٦هـ ١٩٩٥.

• همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

• إعراب القرآن

• المؤلف: لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: ٣٣٨هـ) ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط: ١ ، ١٤٢١ هـ.

• شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) ، تحقيق: عبد الغني الدقر ، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

• معاني النحو ، د فاضل السامرائي ، ط : ١ ، ٢٠٠٧.

• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) ، تحقيق : د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، الناشر: دار الفكر – دمشق ، ط: ٦ ، ١٩٨٥.

• شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لعلي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ، ط : ١ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

• شرح الأزهرية ، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ) ، الناشر:

• الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ) ، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتابة ، ط : ٤.

• الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين ، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) ، الناشر: المكتبة العصرية ، ط : ١ ١٤٢٤، هـ- ٢٠٠٣م.

• إرْشَادُ السَّالِك إلىَ أَشْرَفِ المَسَالِكِ فِي فقهِ الإمَامِ مَالِك ، لعبد الرحمن بن محمد بن عسكر البغدادي، أبو زيد أو أبو محمد، شهاب الدين المالكي (ت: ٧٣٢هـ) ، وبهامشه: تقريرات مفيدة لإبراهيم بن حسن ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط: ٣.

• شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ، لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز (ت: ٨٥٥هـ) ، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، ط: ٣ ، ١٣٧٩ هـ – ١٩٥٩ م.

• الجنى الداني في حروف المعاني ، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ) ، تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط : ١ ، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

• شرح الكافية الشافية ، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ) ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي ، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ،

• شرح قطر الندى وبل الصدى ، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) ، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد ، الناشر: القاهرة ، ط: ١١ ، ١٣٨٣.

• جامع الدروس العربية ، لمصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت: ١٣٦٤هـ) ، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ، ط: ٢٨ ، ١٤١٤

• القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل الكبريات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق : منى الياس ، دار الفكر ، ط :١ ، ٢٠٠٦.

• : تهذيب اللغة ، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠هـ) ، تحقيق: محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط : ١، ٢٠٠١م.
• الأصول دراسة للفكر اللغوي عند العرب ، نحو وفقه وبلاغة ، د تمام حسان ، الناشر : عالم الكتب القاهرة : ٢٠٠٠.
• دراسة في فكر الأنباري ، محمد سالم مكرم ، الناشر : دار السلام للطباعة و النشر : ٢٠٠٦.
• القياس في اللغة العربية ، محمد الخضر حسين ، ط ــ القاهرة ، عنيت بنشره المطبعة السلفية.
• الاقتراح في أصول النحو ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية ، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية ، الناشر: دار البيروتي، دمشق ، ط: ٢، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
الدوريات
• ظاهرة القياس وأثرها في النحو العربي ، د. عبد الله علي محمد ابراهيم ، جامعة الازهر ، العدد : ٦ ، (١٤٤١هـ ــ ٢٠١٩م).

هوامش البحث

(١): الاعلام ، للزركشي : ٤/ ١٤٧ .
(2) بغية الوعاة : ٢/ ٦٨ ـ ٦٩ .
(٣): بغية الوعاة : ٢ / ٦٩ .
(٤): الاعلام : ٥ / ٢٩٧ .
٥) : بغية الوعاة : ٢ / ١٧١ .
٦) الاعلام : ٧ / ٥٢.
٧) ينظر : جلال الدين السيوطي : ٣٦٣ .
٨) ينظر : بغية الوعاة : ٢ / ٦٩ .
٩) ينظر المصدر نفسه : ٢ / ٦٩ .
١٠) تهذيب اللغة : ٩ / ١٧٩.
١١) ينظر ظاهرة القياس واثرها في النحو العربي : ص : ١٠ .
١٢) ينظر القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل العكبريات لابي على الفارسي : ص : ٩ .
١٣) ينظر : الاغراب في جدل الاعراب ولمع الادلة في أصول النحو: ٩٣.
١٤) المصدر نفسه : ٩٤
١٥) ينظر : المصر نفسه :٩٣ .
١٦) ينظر : دراسة في الفكر اللغوي عند العرب :١٥٦.
١٧) ينظر :الاصول دراسة للفكر اللغوي عند العرب: ١٥٧ ـ ١٥٨.
١٨) ينظر : دراسة في فكر الانباري : ٣٧٠.
١٩) ينظر الاقتراح في النحو : ص ١١٧.
٢٠) ينظر : شرح الملوكي في التصريف : ص٣٦٧
٢١) ينظر : القياس في اللغة العربية : ص ٧٠١
٢٢) ظاهرة القياس وأثرها في النحو العربي : ص ٢٣
٢٣) الاقتراح في النحو : ص ٨٥.
٢٤) المصدر نفسه : ص ٥٦
٢٥) ينظر : الاقتراح في اصول النحو : ص ٥٨.
٢٦) : شرح اللمحة البدرية : ٢ / ٢٩ ـ ٣٠ .

[٢٧]) : ينظر التبيين ، للعكبري : ٢ / ٣٠ .

[٢٨]) : ينظر : الكتاب : ١/ ٥٩ .

[٢٩]): ينظر : و ينظر : الجمل في النحو : ١ / ٣٢٣ ، و ينظر المقتضب : ٤ / ١٨٨ ، وينظر منازل الحروف : ١ / ٣٦ ـ ٣٧) .

[٣٠]) : ينظر : المقتضب : ٤ / ١٨٨ .

[٣١]) : ينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١١٩٦ ـ ١١٩٧ ، وينظر : البحر المحيط : ١/ ٩٠ .

[٣٢] : ينظر : الاصول في النحو : ١ / ٥٦ .

[٣٣]) : شرح اللحمة البدرية : ٢ / ٤٢ ـ ٤٣.

[٣٥]) : ينظر : الكتاب : ٢ / ١٣٧ ـ ١٣٨ .

[٣٦]) : ينظر : المصدر نفسه ، وينظر : الخصائص : ١ / ١٦٨ .

[٣٧]) :. ينظر : المفصل في صنعة الاعراب : ١ / ٣٩٠ .

[٣٨]) : ينظر : اللمحة في شرح الملحة : ٢ / ٥٦٤ .

[٣٩]) : شرح اللمحة البدرية : ١ / ٢٨٢ .

[٤٠]) ينظر : علل النحو : ٢٤١ .

[٤١]) : اسرار العربية : ٤٧ / ـ ٤٨.

[٤٢]) : اللمحة البدرية : ٢ / ٢٢٨.

[٤٣]) المصر نفسه : ٢ / ٢٢٩.

[٤٤]) : ينظر : الغلايني : ٥٣٦.

[٤٥]) : ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٤٨ ، و ينظر : اللباب في علل البناء والاعراب : ١ / ٣٠٨.

[٤٦] (: ينظر : همع الهوامع : ١ / ٣٤٥.

[٤٧]) : ينظر : شرح اللمحة البدرية : ٢ / ١٧٧.

[٤٨]) : ينظر : المقتضب : ٢ / ٢٧١ ، وينظر اعراب القران ، للنحاس : ٤ / ٢٨٧.

[٤٩]) : شرح اللمحة البدرية : ٢ / ١٨٠.

[٥٠]) : ينظر شرح شذور الذهب : ٣١٩ ـ ٣٢٣ ، وينظر : معاني النحو : ٢ / ٤٣.

[٥١]) : ينظر : مغني اللبيب : ١ / ٦٠٣ ـ ٦٠٧ ، وينظر : شرح الاشموني : ٢ / ٦ ، وينظر : شرح الازهرية: معاني النحو : ٢ / ١٤٣.

[٥٢]) : شرح اللمحة البدرية : ٢ / ١٩٨

[٥٣]) : ينظر : الخصائص : ٢ / ٩٨.

[٥٤]) : ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٢٠٠.

[٥٥]) : شرح اللمحة البدرية : ٢/ ٢٨٠.

[٥٦]) : ينظر : المفصل : ٣/ ٣٧٥.

[٥٧]) : ينظر ارشاد السالك : ٣/ ٨٦٦.

[٥٨]) : ينظر : شرح مراح الارواح في علم الصرف : ١/ ٧٢.

[٥٩]) : شرح اللمحة البدرية : ٢/ ١٠٢.

[٦٠]) : ينظر : الجنى الداني : ٢٠٢ ـ ٢٠٢.

[٦١]) : ينظر : شرح الكافية الشافية : ١/ ١٢٣٠ ـ ١٠٢٤.

[٦٢]) : شرح اللمحة البدرية : ٢ / ١٦١ ـ ١٦٢.

[٦٣]) : ينظر : شرح قطر الندى : ١ / ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

[٦٤]) : ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢ / ٦٧٥ ـ ٦٧٦.